

خطاب العرش

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، الـذي كان محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهـد الأمير سيدي محمـد وصـاحب السمـو الملكي الأمير مولاي رشيـد وصـاحب السمو الأمير مولاي هشام، خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد.

وفيما يلي النص الكامل للخطاب الملكي السامي

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز

ها أنت تستقبل من جديد يوما أغر من أيامك التاريخية الزاهية، وتعانق ببزوغ فجره عليك ذكرى من ذكرياتك العـزيزة الغالية، تحييها كعـادتك ببالغ الفرحة والسرور وتتملى بها بفـائق السعد والحبور، فتشد بـاحتفائك بها كل سنة حـاضرك السعيد إلى ماضيك التليد، امتـدادا موصولا بين العهـود ووفاء لمشاعر التعلق بالآباء والجدود.

إنك تنتمي - شعبي العزيز - إلى تاريخ تطبع كل مرحلـة من مراحل عهوده معالم راسية قائمة على سهوله ونجوده، صرح ثـابت الأركان سامق البنيان، كتاب مسطور نـاصع الصفحات، ووجه مضيء مشرق القسمات، تعج عهوده بمنجزات تذكر فتشكر مما يجعله خليقا بأن يعتز به ويفخر.

وإن مؤسسة المؤسسات التي حفظهـا هذا التاريخ العظيم للأجيال المتعاقبـة لهي مؤسسة العرش الذي أرست قواعـده على أرض هذا الوطن منذ اثني عشر قـرنا والذي امتد بين العروش العـالمية القليلة التي رسختها السنون إلى يومنا مما جعل منه المعلمة الأصيلة الأولى بين تراث هذا الوطن.

لذا، فمن حقك - شعبي العـزيز - أن تتعلق بعرشك تعلقك بغوالي الأمجاد، وأن تدين لـه بالولاء مقابل ما قـام به من تطوير لحالك وإسعاد، وأن تـرتبط به وتلتف حوله صيانـة لعهد أصيل وتخليدا لما يرمز إليه من مجد أثيل.

واحتفاؤك - شعبـي العزيز - بعرشك في كـل سنة وكيفما كانت الظروف التي يجتـازها العالم ومهما كانت انعكاساتها على بلدنا، لا يعني أنك توثر مظاهر الأفراح على متطلبات التضامن مع إخوة أشقاء حلت بهم النكبات والأتراح، بل إن احتفاءك بهذا اليوم الأغر إن هو إلا عمل وطني بالغ الدلالة يهدف لتجـديـد تعبئتك لمواجهـة المستقبل بما يحفل بـه من سراء وضراء، وهو كـذلك مـوعـد مع التـاريخ لا يتخلف كل سنة، نقف فيـه ـــ أنـا وأنت ـــ وقفـة في أحضـان يـوم الـذكـرى لقضـاء لحظـات اذكـار واستخلاص النتـائج وأخذ الاعتبار ممـا جرى في السنة الماضية، ولنتـزود كذلك بنفس جديـد لمواجهة الأيام الآتية، ولاستشعار أحاسيس العزة والفخار بمواقعنـا كأمة مشيدة بانية لها في حاضرها كما كان لها في ماضيها بين مقعد صـدق بين العالم المتحضر وموطيء قدم ثابتة بين الأمم العالميـة الضاربة بتراثها في أعماق القدم.

وفي يـوم الذكـرى هـذا علينـا أن نستحضر أن العرش المحتفى بـه تقـدم دومـا في تاريخنـا مسيرة الشعب، وقاد في كل حين خطواته مدافعا في المقدمـة تارة عن الدمار كلما هدد الوطن بتحميل الأعداء

المغيرين عليه صنوف الهزائم، وموحدا تارة أخرى صف الأمة بلم الإرادات وشحذ العزائم. والتاريخ يشهد لهذا العرش أنه لم يتخل قط عن مسؤولياته، وأن المتعاقبين عليه لم يتسلموا ذروة الحكم لمجرد الاستفادة من حسناته، بل كانوا في معظمهم قائدي المسيرة وناصري العشيرة حتى لم يستقر لبعضهم مقام في مكان، واشتهر من بينهم جدنا المنعم الحسن الأول بأن عرشه كان على ظهر فرسه، وكانوا كلهم ـ أثابهم الله ـ العين البصيرة والضمير اليقظ لأمتهم التي بادلتهم حبا بحب ووفاء بوفاء.

وعلى هذا الطريق سرنا معك ـ شعبي العزيز ـ منذ ثلاثين سنة خلت على اعتلائنا عرش أسلافنا المقدسين، مما جعل من الذكرى الثلاثين التي نحتفل بها هذه السنة ذكرى متميزة بطابع الاستمرارية ولكن ذات خصوصية مشرقة زاهية.

ولقد كانت مسؤولية عظمى أن نرث العرش عن زعيم مجاهد كبير وقائد مبجل عزيز النظير هو جلالة والدنا المرحوم محمد الخامس، الذي كان طول حياته شعلة كفاح لا تخبو، وفارس نضال لا يكبو، فاستشعرنا ـ منذ أن ألقى إلينا القدر بوراثة مسؤوليته العظمى ـ أن علينا أن نحافظ على ما طوق به جيد الوطن، من مكرمات، وما حققه على درب إسعاد هذا البلد من منجزات، وأن نضيف إلى ما قدم وأسدى حصيلة يزيد بها صرح هذا البلد شموخا وترسخ بها قيمنا ومثلنا رسوخا.

نقول ذلك، لأن عرشنا ظل ولا يزال عرش قيم ومثل، فكل حكم ينبني عنه لابد أن يعمل لاستمرار تلك القيم، وعرشنا عرش وطني مكافح يلتزم فيه من يتربعه بشروط المعاناة ومقتضيات المصابرة وضرورات المكابدة.

ومن حسن حظنا أننا انصهرنا منذ يفاعتنا في غمرة جهاد والدنا المنعم الذي ربانا منذ صبانا على التعلق بالمثل والقيم، وعلمنا استرخاص الغالي والنفيس في نصرتها والذب عنها. وقد عرفنا إلى جانبه فترات فقد الحرية؛ وعانينا معه محنة الغربة عن الوطن، مما يجعلنا دائما في صف الأحرار نفهم أكثر كفاح المجاهدين ونتعاطف دائما مع المكافحين المخلصين، ولا نتوقف عن إحقاق الحق حيث كان؛ والعمل لدعم دولة الحق والقانون والانتصار للشرعية كلما كانت مباديء الحق والعدل في حاجة إلى دعمنا وسندنا.

وإن من جاهد من أجل الحرية لا يمكن إلا أن يكون معها. ومن ناضل من أجل فرض احترام حقوق الإنسان والمواطن على الاستعمار، لا يكون إلا وفيا لها في عهد الإستقلال، بشرط أن لا يقع المس بقدسية مفاهيم المثل، وأن تحترم قدسية الواجبات واحترام قدسية الحقوق، وأن تمارس الحقوق والحريات في نطاق المسؤولية لئلا تعبث بها الفوضى.

ولقد شكلت ـ شعبي العزيز ـ العقود الثلاثة التي قطعتها معك سنوات جهاد؛ لم نخلد خلالها إلى راحة ولا توقفت لنا أثناءها حركة لم نتنازل فيها عن مطلب ولا فرطنا في مكسب وإنما كانت إضافة ـ اللبنات إلى صرح هذا الوطن ـ شغلنا الشاغل وهمنا المتواصل.

وحين نرتد بأنظارنا إلى واقع المغرب في مارس 1961، وقد تركه والدنا المرحوم واقعا مشرقا ومشرفا وإلى حاضرنا في الحقبة التي نعيشها، فإن بصرنا يغشى لوفرة ما ـ بعون الله ـ في كل ميدان حققناه، وضخامة ما بفضله سبحانه في كل مجال أنجزناه، لكننا رغم ضخامة المنجزات لا نقنع ولا نرضى كل الرضى، بل نظل نتطلع إلى منجزات المستقبل بطموح لا محدود

وبإرادة وتصميم على أن يكون الحاضر دائما أقوى من الماضي والمستقبل أحفل عطاء من الحاضر.

وقد عرفنا خلال مسيرة الثلاثة عقود الماضية ما تعرفه الأمم من نجاحات، وما يواجهها كذلك عادة من مشاكل وأزمات، وكان سر تحقيق نجاحاتنا والتغلب على أزماتنا التلاحم المتين القائم بيني وبينك ـ شعبي العزيز ـ ذلك التلاحم الذي ظل العاصم لأمتنا من الوقوع في المتاهات والواقي لها من المخاطر والتهلكات وصمام الأمان من غائلة النوائب والعوادي والدرع الذي تتكسر على صلابته سهام الخصوم والأعادي.

فلتكن لنا في ذكرى الثلاثين مناسبة جديدة نجدد فيها ـ أنت وأنا ـ الالتزام بمقتضيات البيعة التي هي ميثاق دستوري. فمنا لك ـ شعبي العزيز ـ موفور الإخلاص والوفاء، ولنا عليك واجب التعلق بالعرش والجالس عليه بصادق الولاء.

شعبي العزيز

لقد عشنا هذه الأيام الأخيرة وما زلنا نعيش أحداثا استثنائية توجه بشكل عميق مجرى التاريخ نظرا لطبيعتها وأهميتها ومضاعفاتها، فالعالم يتغير مظهرا ومخبرا ونتيجة لذلك تتغير العلاقات بين الدول والأمم.

ومما لاريب فيه، أنه سينشأ نظام عالمي جديد، كما يلوح في الأفق تغيير في التحالفات ولا أحد يستطيع التكهن الدقيق بما سيكون عليه الوضع الجغرافي السياسي لعالم الغد.

إننا نشهد توزيعا جديدا للأوراق مما يجعلنا نطرح على أنفسنا تساؤلا مختلف الأشكال متعدد الأبعاد. ترى ـ أولا ـ ماذا سيكون دور المغرب في التوزيع الجديد؟ وما هي ـ ثانيا ـ الطرق والوسائل الكفيلة بتدعيم العلاقات بين بلدان اتحاد المغرب العربي وتقوية أواصرها؟ كما أنه من حقنا أن نتساءل من ناحية أخرى عن ماهية علاقات اتحاد المغرب العربي الكبير بمختلف التجمعات الجهوية أو الدولية. وسيظل مصير العالم العربي همنا الأساسي سواء على صعيد العلاقات الداخلية بين العرب أو على المستوى الدولي لعلاقات العالم العربي ببقية أقطار العالم.

وبخصوص دور المغرب في النظام العالمي الجديد، سيكون من مجافاة الصواب القول أننا غير معنيين بالأحداث التي يشهدها العالم، أو ادعاء ألا تأثير لها علينا.

وكيفما كان الحال، فإن تصميمنا الأساس لن يدخل عليه أي تغيير؛ إذ المغرب بحكم موقعه الجغرافي ومختلف التيارات والحضارات التي مر بها تاريخه الطويل هو قبل كل شيء بلد متفتح على الخارج، لم ينكمش قط على نفسه وليس في نيته أن يزج بنفسه في الانكماش والتقوقع، ومن الطبيعي أن تكون ثمة مضاعفات شتى لموقعنا هذا الذي فرضه وضع المغرب كملتقى لحضارات مختلفة، وأملته الروابط التي شدتنا إلى مختلف أقطار العالم.

إن المغرب كذلك ظل على مر العصور كريما مضيافا، وسيظل بلد التسامح والتعايش والسلم، شأنه في ذلك شأن كبريات الأمم، كما أن موقع بلدنا في النظام العالمي الجديد رهين ـ إلى حد بعيد ـ بحفاظه على هذه المقومات وتشبثه بهذه الخصائص والمميزات.

والمغرب المتمسك بتلك المقومات المتطلع إلى التعاون والتساكن، قد فكر وسعى طوال السنين إلى إنشاء مجموعة مع أشقائه وجيرانه الأقربين، يلتئم فيها الشمل ويسودها التجانس والتماسك.

والـواقع أن هذا العمل التقى فيـه على كلمة سـواء مجمـوع قادة المغـرب العربي، وهم بـذلك إنما استجابوا للمطمح العميق الـذي أجمعت على تحقيقه شعوبهم، وهكذا تحول مـا كان مجرد حلم يداعب جماهيرنا إلى واقع مشخص بإقامة اتحاد المغرب العربي الكبير.

لقد قطع الاتحاد منذ تأسيسه خطوات متعددة المعاني وفيرة الدلالات من حق شعوبنا أن تعتز بها وتفخر، لكن الطريق لا يزال محفوفا بالأشواك. فعلينا أن نظل يقظين وأن نضاعف الجهود للحفاظ على المكتسبـات لتعزيـز وحدتنـا وتـرسيخها؛ إذ بهذا الترسيخ ستتقـوى حظـوظنا وتعظم لـدى الاتحادات الجهوية الأخرى، كما سيصبح صوتنا أكثر استماعا ومصالحنا أشد تفهما وصيانة وانتفاعا.

إن الحيـاة لا تسير ـ شعبي العـزيـز ـ على خط واحد مستقيم؛ بـل تمضي في منعرجـات يصعب التكهن بنهايتها، وبالتالي يجب الاحتراز منها.

ولئن كان أهم أثر لاتحاد المغـرب العربي يكمن في إرساء قواعـد اتحاد الشعوب التي يتألف منها، فإنه لم يمح ولم يلغ الشخصية المميزة لكل عضو من أعضائه. لذا فإن هذا الاتحاد سيقوم في ظل الحفاظ على المميزات الشخصية لكل طرف من أطرافه.

شعبي العزيز.

إن الهزة التي تصيب العالم العربي تأخـذ شكل زلزال سيخلف انعكاسات عميقـة وسيطبع بآثاره العلاقات بين الـدول العربية لحقبة يصعب في الساعة الـراهنة تحديدها، لكن العالم العـربي عرف عدة أزمات واجتاز حقبا صعبـة في تاريخه، وكانت أزماته ـ مـا في ذلك من شك ـ أخف وطأة من هذه التي نعيشها اليوم.

وقد تغلبنا إلى حد الآن على الأزمـات والمشكلات بفضل عبقرية شعوبنا التـي نستمد منها إيماننا وثقتنا.

فهل يـا تـرى سنتغلب على الأزمـة الحاضرة؟ إن الجرح عميق وهـو بمثـابـة تمزق في جسم الأمـة العربيـة، فهل سيلتئم هذا الجرح؟ وهل سيجبر الجسم العـربي كسره فتعود الأمـة العربيـة إلى وحدتها وتماسكها؟.

إن ذلك ليس بالأمر الهين، لكنه ليس ممتنعا ولا مستحيـلا. كيفما كان الحال هذا ما تمليه الحكمة وتفرضه المصلحة. فمن الواجب أن نعيد بناء تضامننا ووحدتنا وأن نصون هويتنا وشخصيتنا لما لإعادة بناء الوحدة من حسنات وفوائد نقتصر منها على إثارة نقطتين:

أولهما: أننا سنتجنب قيام محاور داخل العالم العربي تؤدي إلى الفـرقة وتعزل بعض أجزاء الأمة عن البعض الآخر.

وثانيهما: أن المجموعة العربية كوحدة قائمـة بذاتها تجسد أمام بقية العالم قوة لا تمكن مقارنتها بما تشكله قوة كل دولة منها منفردة.

وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى التطرق لأسباب الجرح العربي.

مما لامراء فيه، أنـه قامت دائما خلافات في حظيرة الأمة العربيـة، ولكنها بحكم طبيعتها وتأثيرها النسبي على التوجهات الأساسية كانت ثانوية.

أما أزمـة اليوم، فقـد مست بالجوهر والأسـاس، وألقت على المستقبل ظلالا قـاتمة، فقد نشبت



حرب بين دولة عربية شقيقة عزيزة علينا وإخوة لنا عرب أعزاء استنجدوا بمجموعة من الدول الأخرى للدفاع عن أنفسهم .

وعندما انتهى إلينا خبر هذا النزاع صبيحة يوم ثاني غشت ونبأ احتلال العراق للكويت، بادرنا إلى الإفصاح عن رأينا وإعلان موقفنا بالتنديد جهارا بالاحتلال لأنه مخالف للشرعية ويمس بمشروعية دولة ذات سيادة ويلغي وجودها .

وفي نفس الوقت عبرنا عن كامل استعدادنا للتوفيق حتى ننقذ ــ قبل فوات الأوان ــ ما يمكن إنقاذه، ولأجل ذلك أرسلنا مبعوثنا الخاص إلى فخامة الرئيس صدام حسين كما استقبلنا مبعوثيه إلينا .

وظلت جميع مبادراتنا وغيرها من المحاولات المبذولة لإعادة الشرعية بالطرق السلمية دون جدوى، فأصبح من منظور القواعد التي يقوم عليها تنظيم العلاقات العالمية لا مناص من اندلاع الحرب، لقد كانت لنا في الأيام الأخيرة فرص للتعبير عن دلالات موقفنا وطبيعته ومداه؛ فلا داعي للعودة اليوم إلى هذا الموضوع .

إننا نستنكر الحرب ونناهضها بجميع قوانا، وبنفس الإرادة والتصميم نقف باستمرار بجانب الشرعية والمشروعية .

إن الأحداث التي شهدتها السنة المنصرمة على الصعيد الدولي، كادت تفقد جميع دلالاتها مقارنة بحرب الخليج، هذه الحرب التي هيمنت على كل شيء وشغلت العقول وصرفتها عما عداها .

شعبي العزيز

وإذا كانت الأحداث على صعيد المغرب قد اكتست طبيعة مغايرة فإنها مع ذلك ذات أهمية بالنسبة لاستكمال تنظيم مجتمعنا والرقي به قدر الامكان فمن لا يتقدم يتقهقر حتما ولزوما . لذا، علينا أن نظل مفتوحي الأعين والنظرات متوقين ما قد يعترضنا من عثرات .

إن مؤسساتنا تعمل - ولله الحمد ــ في احترام كامل للقواعد التي اعتمدناها، فقد قامت فرق المعارضة داخل مجلس النواب مجتمعة بمساءلة الحكومة من خلال ملتمس للرقابة عرض على التصويت، وتمخضت دراسة هذا الملتمس عن نقاش عام صريح صادق مفتوح، وتم أثناءه تناول مختلف جوانب العمل الحكومي بالتحليل والنقد مما أتاح لكل واحد من أعضاء المجلس التعبير عن رأيه بكل حرية، وطرح وجهة نظره دونما تحفظ سوى - بالطبع - ما يتقيد به عادة في المجالس المحترمة من قواعد حسن السلوك ومقتضيات اللياقة في التعامل .

وقد تتبعنا من جانبنا هذا النقاش في أدق تفاصيله، وخلصنا إلى الاقتناع بأن ديمقراطيتنا حية ونشيطة وأن ممارستها بتعاقب الأيام والسنين تزداد جدية ووضوحا، فيمكن لشعبنا إذن، أن يشعر بالطمأنينة والارتياح لكون نوابه على الصعيد الوطني والمحلي يتعلمون كل يوم ما يساعدهم على تحسين ممارسة مهامهم .

ووفاء منا لتطلعات والدنا المغفور له محمد الخامس - تغمده الله برحمته ــ عملنا ما في وسعنا منذ أن اعتلينا عرش أجدادنا لنجعل من المغرب دولة عصرية متمسكة بالدين الإسلامي وقيمه، متشبثة بثقافتها .

كما سعينا إلى جعله دولة قانون، وحرصنا في هذا المسعى على إيلاء كامل الإهتمام وموفور العناية

لمسألة حقوق الإنسان .

ونحن واعون كل الوعي بأن الـوسائل المتوفرة يمكن أن تعجز لأسباب أو اخطـاء ترتبط بالطبيعة البشرية عن تحقيق ما ننشـده من مرام ونتوخاه من أهـداف . وتلافيا لذلك أنشأنا في هـذا المجال جهازا متخصصا باسـم (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان) الذي يعمل تحت إشرافنا المباشر ويهتم بكل ما يتصل من قريب أو من بعيد بحقوق الإنسان . وإن تشكيلة هذا الجهاز ذات دلالة واضحة ؛ حيث أن من بين أعضائه من ينتمون إلى كافة الأحزاب السياسيـة والمركزيات النقابية والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان .

إن المهمة التي أنجزها هذا المجلس رغم حداثته جديـرة بالتقدير، فقد عرض على أنظارنا في مجال اختصاصه مجموعة من المقترحات الهامة، ووافقنا عليها . وستصدر بشأنها عما قريب نصوص تشريعية وتنظيمية .

وبنفس الروح ودعما للصرح الذي شيدناه واستكمالا لبنيات دولة القانون قررنا إنشاء محاكم إدارية تثري التنظيم القضائي في مملكتنا . وعملا بمبدأ تقريب القضاء من المتقاضين، أصدرنا تعليماتنا لجعل الإجراءات التي تعمل على أساسها هذه المحاكم مبسطة وغير مكلفة حتى نمكن رعايانا من اللجوء الى القضاء كلما كـانوا عـرضة للشطط من طرف السلطـات الادارية أو لحقت بهم أضرار من جـراء أنشطة الادارة التي أقيمت لخدمتهم . وينكب مجلس النـواب في الـوقت الـراهن على دراسـة مشروع القـانـون المتعلق بإنشـاء المحاكم الإدارية وستخـرج هذه المحـاكم إلى الوجـود لتشرع في العمل بمجرد المصـادقة عليه .

شعبي العزيز

يتكون سكـان بلادنـا بنسبة الثلث من شبـاب تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وخمس وعشرين سنة نخصص لتكوينهم وتدريبهم ما يناهز الأربعين بالمائة من مواردنا، إلا أن التجربة أظهرت أن هذا المجهود يبقى بالـرغم من أهميته قاصرا عن بلوغ المراد، لأن آفاق المستقبل بالنسبـة لكل بلد تتوقف على نوعيـة التكوين الـذي يوفره لشبـابه . وأملنا كبير في أن يسـاهم شبابنـا مساهمة فعالـة بمعرفتـه وذكائه وطاقاته في إغنـاء ثراتنا الوطني، وقد استعنا في تحقيق هذه الأمنيـة بالمجلس الوطني للشباب والمستقبل الذي أنشأناه من ممثلين عن كافة القوى الحية بالبلاد .

ويعمل هـذا المجلس حاليـا بكـامل طاقـاتـه وقد حقق نتـائج تشجع على التفـاؤل بالـرغم من الصعوبات التي تعترضه مـن جراء الظروف التي يعيشها العالم . فانعكاسـات حرب الخليج التي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي وامتدت إلى كافة قطاعات الحياة لم تمهلنا ولا زلنا نعاني آثارها .

ولكن ـ ولله الحمد ـ رغم هذه الظروف، حقق هذا المجلس إنجازا ضخما يرقى الى مستوى المهمة التي عهدنا بها إليه فقد أعد جردا للعـاطلين من حملة الشهادات في صفوف الشباب ونجح ـ فضلا عن ذلك ـ في تحديد السبل والوسائل الكفيلة بإخراجهم تدريجيا من الوضع الذي يعانونه ؛ وذلك بمشاركة المنتخبين والسلطـات المحلية والإقليميةـ وقد اتضح من عمليـة الجرد ـ ولو أني شخصيـا أفضل لفظ الإحصـاء أن هناك مـائة ألف شاب عـاطل من أصحـاب الشهادات نصفهم حـاملـون للباكـالوريـا . والنصف الآخر يتوفر على شهادات عليا فوق مستوى الباكالوريا . ويشكل الذكور من هؤلاء الشباب نسبة الثلثين، والإناث نسبة الثلث .

وهذا العدد هو مجموع ما تراكم نتيجة نقص التشغيل من بداية 1981 إلى سنتنا هذه . إذن عشر سنوات معناه؛ أننا لو شغلنا كل سنة بشكل عادي لن نصل مائة ألف دفعة واحدة؛ بل إن المشكل سيهم 10 آلاف فقط سنة بعد سنة .

وستوفر له الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص لهذا المجموع أي 100 ألف من هنا إلى آخر السنة الجارية مناصب الشغل اللازمة . وكم يسعدنا ويثلج صدرنا أن يحالفنا التوفيق في القيام بهذا العمل الضخم الذي سيستفيد منه حملة الشهادات ويعود بالنفع على المشغلين، وبذلك سنكون ـ إن شاء الله ـ قد كسبنا الرهان في هذا الميدان ورفعنا التحدي ونجحنا في ما نحرص عليه من تكريم الإنسان .

وستقوم منهجية التوظيف على التشاور والتراضي بين الفرقاء المعنيين سالفي الذكر؛ أي الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص بإشراف مختلف الوزارات الوصية .

وأخيرا، عهدنا إلى (المجلس الوطني للشباب والمستقبل) بأن يقوم بعد هذا الدرس بتقديم اقتراح يتعلق ببرنامج الإدماج؛ الذي يشمل جميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية التي من شأنها تيسير تنشيط التشغيل وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني .

وسيساهم إصلاح القطاع البنكي هو الآخر مساهمة نشيطة في تحقيق هذه الغايات .

وإننا لم ننس فئة شبابنا ممن لهم شهادات دون مستوى الباكالوريا، فسنبدأ في بحر الشهر المقبل عملية إحصائهم وسيجري الإحصاء بنفس الطريقة التي اعتمدناها في إحصاء حملة الباكالوريا والشهادات العليا، وكل هذا يدخل في إطار التحضير لموضوع الدورة الثانية للمجلس الوطني للشباب والمستقبل في شهر يوليوز وسيدور حول المحاور الثلاث الآتية :

المحور الأول : الطرق والوسائل الكفيلة بإدماج الشباب في النشاط الاقتصادي الوطني .

المحور الثاني : تكييف التكوين المهني .

المحور الثالث : إعادة ترتيب النسيج البشري لتأمين توزيع متكافىء بين الحاضرة والبادية .

وبهذا نكون ـ بعون الله ـ قد أنجزنا وعدنا، وأقمنا البرهان على أن اقتصادنا الوطني جدير بما عقدناه عليه من آمال .

شعبي العزيز

إننا واعون بالأهمية التي يكتسيها إعداد التراب الوطني والتخطيط على صعيد الحواضر والبوادي في وضع هياكل الاستقبال وتشجيع الاستثمارات الخاصة والعمومية، وفي تنظيمها وتحديد دور كل ذلك في الرفع من مستوى عيش المواطنين . وهذا ما حدا بنا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأصدرنا تعليماتنا إلى حكومتنا بوضع تصميم وطني لإعداد التراب سعيا منا إلى الوصول إلى أفضل توزيع ممكن للأنشطة وللموارد البشرية على امتداد المملكة . وسيشكل هذا التصميم إطارا مرجعيا في التخطيط لعمليات التنمية على الصعيدين القطاعي والميداني وإدماجها لكونه يحدد التوجهات في التنظيم العقلاني للمساحات على ضوء الطاقات والقدرات الإقليمية .

فضلا عن هذا، قررنا تزويد بلادنا بميثاق وطني يجسد فلسفتنا ويوجه سياستنا في مجالات إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والهندسة المعمارية . ومن المحاور الأساسية ذات الأولوية التي يتبلور

حولها عملنا في هـذا الباب وضع نصوص تشريعية وتنظيمية جـديدة في حقل التعمير والبناء تسمح في المقام الأول بإقامة مساكن لفائدة العائلات ذات الدخل المتواضع .

وتهدف هذه النصوص الجديدة التـي تأخذ بالاعتبار إشكالية التنمية الحضريـة إلى تعديل مجموع التشريعات المتـوفرة واستكمالها ، كما تمثل الأداة الضرورية للنهوض بـالتعمير والهندسة المعماريـة والدفع بهما إلى الأمام .

وحرصا منا على الإحـاطة بكافة جوانب هذا الحقل المهم ، خاصة مـا يتعلق منها بتكوين الأطر ، قررنا إنشاء المعهد الوطني لإعداد التراب والتعمير الذي سيوضـع في خدمة بلدان قارتنا الإفريقية كلها . وهدفنا من إنشـاء هذا المعهد هو تكـوين الأطر التي ستمكن الجماعات المحلية من الإضطـلاع بدورها كاملا في البحث عن التـدبير الأمثل لمجالها الجغرافي و تطويره بما يتلاءم وأهـداف الميثاق الجماعي لسنة 1976 .

وبهذا الخصوص ، فـإن بلادنا ستنشـىء عما قريب مختبرا مختصا نستطيـع بواسطته أن نقيـم ونقوم بصورة علمية تطور البيئة في بلدنا مما يتيح لنا التحكم فيها بطريقة أفضل .

وسعيا منـا إلى تقوية الـلامركزيـة ودعم تفويض ممـارسة السلطة ، أصـدرنا تعليماتنا السـامية إلى وزيرنـا في الداخلية ليـولي مزيـدا من العناية لمتـابعة تنفيذ عمليـات الإعداد والتعمير عن طـريق إنشاء المؤسسات الملائمة على الصعيد الوطني والإقليمي وصعيد العمالات والجهات .

شعبي العزيز

منذ بداية الثمانينـات ، وبعد أن تأكدت ضرورة القيام بتصحيح الوضعية الماليـة للبلاد ، أصدرنا أوامرنا لحكومتنا بإعداد برامج تستهدف إعادة التوازنات الاقتصادية الأساسية .

وفي إطار سياسة إجمالية متناسقة ، تم وضع أسس إصلاحات هيكلية تهدف إلى الوصول إلى تحرر اقتصادي تدريجي محكم ، وذلك عبر إصـلاحات جبائية وتجديد مسير تجارتنا الخارجيـة وإضفاء المرونة على نظام الصرف ، وكذلك على آليات تحديد الأسعار .

وبفضل التخصيص المقرر بـالنسبة لعدد لا بأس به من المقاولات التـي تنتسب أصلا للقطاعين العمومي وشبه العمومي ، ستتحقق ــ بعون الله ـ النتائج المتوخـاة من سياستنا التي ترمي إلى تأمين نماء سريع .

لقد أصبـح من الضروري الأكيد السعي لإصـلاح آخر مكمل لما سبقـه من إصلاحـات ألا وهو إصلاح القطاع المالي والبنكي ، ومعلوم أن هذا القطاع يؤثر تأثيرا مهما في مستوى المبادلات والاستثمارات القومية .

ولقائل أن يقـول : إن هذا الإصـلاح تأخر مـوعده تـأخرا لا يتناسـب والدور المحـرك الذي على القطـاع الخاص أن ينهـض بـه في حقل النمـو الاقتصـادي والاجتماعي لبـلادنـا ، لاسيما في أعقـاب الاختيارات التي حددنـاها ضمن المخطط التوجيهي لسنوات (1988 ـ 1992) ثمان وثمانين إلى اثنتين وتسعين ، إلا أنه كـان من الضروري ـ قبل كل شيء ـ إعـادة التوازنات الكبرى و إلا فقد كنـا ستتعرض لتـدني رصيدنـا الخارجي ولاستفحال التضخم . ولـولا إعادة التـوازنات كـذلك ، لكانت الجهـود التي بذلناها في الميدان المالي طيلة أعوام عديمة الجدوى .

وإن التقدم المؤكد الذي سجلناه على مستوى تلك التوازنات، يجعلنا اليوم - ولله الحمد - ندعم النمو بتمويل مناسب وخاصة لفائدة القطاع الخاص الذي هو مطالب أكثر من أي وقت مضى بالمساهمة في حل مشكلة التشغيل.

علينا إذن، أن نعيد النظر في قانون الأبناك الذي مضت على وضعه ثلاث وعشرون سنة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار ما تفرضه من تعديلات التطورات والتغيرات التي طرأت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وسننشىء عما قريب لجنة نوكل إليها مهمة إدخال الإصلاحات الملائمة على نظامنا المالي.

أولا: مساهمة أكثر فعالية في التنمية الاقتصادية مع أخذ البعد الإقليمي بعين الاعتبار.

ثانيا: إضفاء اللامركزية بصورة فعلية على عملية اتخاذ القرار خاصة فيما يتعلق بتوزيع الاعتمادات.

ثالثا: مساهمة فعالة في جعل الاقتصاد يعتمد على تطوير البنيات النقدية وفي تعبئة الإدخار.

رابعا: منافسة واسعة بين المقاولات يطبعها الصدق والنزاهة.

ويجب أن يدمج هذا الإصلاح في تقديره بعد المغرب الكبير؛ إذ ذلك هو ما سيمكن بلداننا من التغلب على التحديات التي تفرضها علينا الأحداث الخارجية.

وهكذا أصدرنا تعليماتنا السامية لتنفيذ عمليات ملموسة تستهدف ما يلي:

أولا: مساندة جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء مقاولات وخاصة منها تلك التي يعود أمرها إلى خريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني.

ثانيا: تقديم المساعدة المالية اللازمة لقطاع المقاولات الصغيرة والوسطى العاملة في مختلف مرافق النشاط الاقتصادي.

ثالثا: تدعيم تمثيل مؤسساتنا المالية والبنكية خارج حدود المملكة، حتى يتسنى لها أن تشجع المستثمرين الأجانب على إقامة مشروعات في بلادنا وتوطين حجم أوسع لأموالهم بالمغرب.

وستكون الدورة الأولى للمجلس الوطني للشباب والمستقبل فرصة لعرض مقترحات بناءة يفضي - إن شاء الله - تنفيذها إلى رفع العراقيل التي تعترض نشاط عدد لا يستهان به من المنشطين الاقتصاديين ومن المقاولات الصغيرة والوسطى. تلك العراقيل الناجمة عن نقص الرأسمال وضعف التأطير وتدهور شروط الضمانة المطلوب توفيرها من لدن المقاولات.

وقد بات من البديهي - في موازاة هذه البرامج - أن يصار إلى التأمل ومباشرة العمل في وجهة المراحل المتتالية للتمويل؛ ألا وهي توفر الأرض والثمن اللازم والأماكن المخصصة للنشاط المهني وإعداد الرخص الإدارية وتكلفة عوامل الإنتاج.

وبذلك نكون قد قطعنا مرحلة جديدة في مسير تدعيم بنيات اقتصادنا وضمنا لبلادنا الظروف المواتية للنمو اللائق بالمطامح المشروعة لشعبنا.

شعبي العزيز

الكل يعلم حق العلم سهرنا الذائب على رصد أوضاع البلاد ومتابعتها وتعميق تحليلها، يحدونا إلى ذلك اهتمامنا البالغ المطرد بأن نؤمن لشعبنا في جميع الظروف عيشا رغيدا ومالا سعيدا.



وإذا كان شعبنا يتميز بتعدد مكوناته وتنوع شرائحه واتجاهاته في ظل وحدة استمرت ـ ولله الحمد ـ ثابتة عبر العصور، ونعمل من جانبنا على ترسيخها، فإن هذه التعددية تشكل إحدى طاقاتنا الكبرى التي نستمد منها الشجاعة والقوة في السلوك والتصرفات.

وبمقتضى ذلك، سهرنا على أن لا يتردى شعبنا في متاهة الاتجاه الوحيد المؤدي إلى إضعاف وتيرة النمو بما يفضي إليه من تثبيط العزائم والإرادات، وما يترتب عليه من شل القدرات وعجزها عن تفتيق القرائح والمواهب والملكات.

ومن الطبيعي أن تنشأ في ظل التعددية والتنوع نزاعات داخلية، إلا أننا نسعى دوما إلى تلافيها أو معالجتها بإيجاد الحلول لها بما يكفل قدر الإمكان الحفاظ على وحدتنا المجتمعية، ذلك أن التعددية التي نرتضيها ونشجعها لا تتناقض مع وحدة الأمة، بل على العكس تشكل أحد المقومات الأساسية لبنائها، وهذا ما يجعلنا مطمئنين إلى أننا أحسنا الاختيار وإلى مواصلة تسيير شؤون شعبنا على نهج التعددية بإرادة وإصرار.

لقد جعلنا من التعددية المحور الأساسي الذي تدور حوله سياستنا واخترنا نهجها في وقت كان فيه الحزب الوحيد هو السائد في معظم أنحاء العالم ولاسيما في العالم الثالث، فنمت التعددية في بلادنا وترعرعت واحتوت الخلافات الحزبية في إطار الشرعية ونطاق التعايش؛ وبذلك ظلت مقدساتنا كما كانت دائما، وكما ينبغي لها أن تكون، مصونة الحرمة، مؤمنة الاحترام.

وكذلك كان الأمر بالنسبة لوحدتنا الترابية التي التف حولها الجميع والتأم الإجماع الوطني على التشبث بها في مواجهة من نازعونا أو عارضونا طامعين بشأنها، وظلت إلى اليوم، وستبقى في كل حين، قيمة مقدسة من لدن جميع شرائح مجتمعنا وفئاته.

وإذا كان استرجاع أقاليمنا الصحراوية قد تحقق ودخلت قضيتة في طي التاريخ بالنسبة لنا جميعا. فإنها لا تزال مع ذلك مطروحة على المحافل الدولية، وسيتم حلها النهائي عبر استفتاء تقرير المصير الذي نتوقعه استفتاء مؤكدا لوحدتنا الترابية، نعارض بنتائجه مفتعل الأقاويل وندحض بحجته البالغة ما ترمى به مغربية صحرائنا من ترهات وأباطيل.

وقد عهد بتنظيم هذا الاستفتاء إلى منظمة الأمم المتحدة، وانطلق مسلسل إجراءاته منذ ما يقرب من سنتين. وكانت المنظمة الأممية تتأهب للشروع فيه في وقت تزامن مع التاريخ الذي حدد في المغرب لإجراء الانتخابات التشريعية والجماعية، وهذه المزامنة هي التي جعلتنا نتخوف أن تلهي المعركة الانتخابية الداخلية، التي لابد منها في كل بلد حر ديمقراطي رعايانا في الجنوب، وتحول بينهم وبين أداء أول الواجبات المتمثل في تأكيدهم عن طريق الاستفتاء انتماءهم إلى الوطن الأب.

ودرءا لهذا الخطر، كنا قررنا إجراء استشارة شعبية طرحنا فيها عليك شعبنا فكرة إرجاء الانتخابات إلى موعد آخر حتى نضمن الحفاظ على الانسجام الوطني الضروري وكان أن وعى شعبنا ـ ولله الحمد ـ قصدنا فقبل بالإجماع هذا التأجيل.

وهكذا استمر مسلسل الاستفتاء يجري على وتيرته؛ إذ توجهت بعثات المنظمة الأممية للصحراء، واستقبلنا بنفسنا أكثر من مرة موفدي الأمين العام، وكان كل شيء يؤذن باقتراب موعد الاستفتاء لولا أن القدر جرى بما لم يكن في الحسبان باندلاع أزمة الخليج التي انقطع إليها مجلس الأمن مرجئا النظر فيما

عداها ومن بينه ملف الصحراء .

ونحن على اتصـال مستمر بالأمين العـام الأممي يحدونا الأمـل في أن يطوى ملف الصحـراء طيا نهائيا بالاستفتاء، خاصة وتقارير هذا الملف الأخيرة تشارف نهايتها .

إننا نعتزم على إثـر الاستفتاء وفي أقرب أجل تنظيم الانتخابات التي اضطرتنـا الظروف لتأجيلها، بيـد أن الوقت الـذي مضى لم يذهب سـدى ولم يمر عبثـا، فقد كـان ما حفل بـه من وقائع وأحـداث مـؤشرات توجهنـا وتدعـونا إلى استخـلاص العبر. إن التحول الـذي طرأ على مجتمعنـا عميق وجديـر بالاهتمام؛ إذ نشأ بيننـا جيل جديد ونشأت معه خصـائصه ومتطلباته الملحـة، ولحسن الحظ ليس ثمة حل يعتمد الاستمرار في سيره ويشكل في نفس الوقت قطيعـة مع ماضينا . على العكس من ذلك، فإن المغرب الجديد يمضي قدما على مسيره الطبيعي الذي خطته أجيالنـا السابقة وهو الامتداد الذي يرسخه بالانتماء إلى الماضي جيل اليوم والأجيال المتلاحقة .

إن قيمنا المثلى ومؤسساتنا المتوارثة تحتفظ بطـابعها المقدس الأصيل، ولن نزيغ عن الإهتداء بنورها مهما كانت الظروف فهي المنارة التي تهدينا سواء السبيل .

ومع ذلك، فكل تحول لابـد أن يحقق انعكـاسا مجديـا في حياة النـاس والمجتمعـات، وقد عـرف المغرب جيلا كافح وضحى مع جـلالة والدنا المرحوم محمد الخامس لاستعادة السيـادة الكاملة ثم لبناء المغرب الحر المتمتع بسيادته المسؤول عن مصيره .

ومنذ تقلدنا أعباء هـذه الرسالة المتوارثة ممن قبلنا، ونحن نكافح على نفس الطـريق ونرقب بعناية كل ما يتصل ببلادنا من قريب أو بعيد، مقارنين باستمرار ما عشناه في الماضي مع ما نحياه في الحاضر، مستخلصين العبرة من هذه المقارنة ومستفيدين مما تفرضه علينا من دروس .

وإن حـرصنـا لشديـد على تـوفير حيـاة سعيـدة لشعبنا في ظـل الاستقرار والكـرامـة وعلى تأمين الانسجام والوفاق بين مجموع رعايانا .

ونعتقد أن شرط الصحة لتحقيق هذه الأهداف يكمن في التناسق الضروري بين الأمة وقيادتها .

إن الأمر يراودنا والإرادة السيـاسية تحدونا إلى أن نحقق في كل ميدان ما ينتظـره منا المغرب الجديد الذي يولد وينشأ تحت نظرنا ونرعاه بكـامل اهتمامنا وحدبنا، وفي هذا النطاق، فإن على الجميع أن يولي كامل العناية والاهتمام للانتخابات القادمة التي نعمل جاهدين على أن تجسد نتائجها واقع الرأي العام على حقيقته، وأن تعكس بصدق مطامح شعبنا وتطلعاته .

والملاحظ أن المجتمعات المنظمة كثيرا ما تحدث فيها خلافات عديمة الجدوى وقد تضر وتؤذي إذ ينشأ عنها تباعد بين المجتمع المنتاب بها وبين قيادته .

ونحن فيما يخصنا، شعورا منـا بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقنا لتأمين مستقبل شعبنـا، ووعيا منا بمتطلبات التغيير الذي يطرأ على مجتمعنا، ولما لنـا من بالغ الاهتمام بتوفير أقصى ما يمكن من الحظوظ للجميع في السلم الـداخلي والعـدالـة الاجتماعيـة، فإننـا سنبقى مثلما كنـا سـاهـرين على أن تكـون الانتخابات حرة نزيهة طبقا لما تقتضيه قواعد الديمقراطية الحق .

وإن عملنا لا ينحصر في القيـام بدور الحكم السـاهر على احترام قـواعد التنافـس السياسي، بل يتجاوزه الى دور الموجه المباشر للعمل والبناء .

وبتأمين شروط الصدق والنزاهة للانتخابات المقبلة سنكون قد أدينا واجبنا خير أداء، فعلى كل واحد أن يعمل من جانبه لتأدية واجبه بكل يقظة ووعي.

شعبي العزيز

إننا لنحمد الله على نهاية مأساة لبنان الدامية، وما كللت به جهود اللجنة العربية الثلاثية من نجاح مساعيها لتحقيق التصالح الوطني بين فصائل شعب لبنان الشقيق العزيز علينا، والتئامها حول حكومتها في نطاق مقتضيات اتفاقية الطائف، كما نحمده سبحانه على توقف القتال في الخليج بما وفر من حقن للدماء، وجنب المنطقة المزيد من الضحايا والخراب والدمار، وسمح بعودة الشرعية إلى الكويت الذي نزجي إليه تهانئنا أميرا وحكومة وشعبا.

ونحن متطلعون إلى أن يجد الوضع القائم في منطقة الشرق الأوسط الحلول بمقتضى الشرعية الدولية، التي يجب أن يخضع التعامل معها لوحدة المقاييس حتى يرتاح الضمير العالمي كل الارتياح لقرارات الأمم المتحدة ويرى دائما فيها خير أداة لتحقيق الأمن وضمان الاستقرار في عالمنا.

وفي طليعة هذه القضايا التي نتطلع إلى تسويتها القضية المحورية الفلسطينية التي لا يمكن للأمن والاستقرار أن يستتبا في المنطقة بدون حلها، بما يضمن لشعب فلسطين المناضل حقوقه الثابتة بما في ذلك حقه في إقامة كيان دولته فوق أرضه المغتصبة.

شعبي العزيز

لقد دأبنا كلما توجهنا إليك بالخطاب يوم ذكرى عيد العرش وطيلة السنوات الثلاثين المنصرمة على إثارة ذكر أب الأمة جلالة الملك محمد الخامس واستحضاره روحه الطاهرة. وإذ نستقبل اليوم الذكرى الثلاثين نستشعر المزيد من التقيد بهذه السنة الحميدة لارتباط ذكر والدنا بحصيلة ما أنجزناه أنا وأنت طيلة العقود الثلاثة.

ففي مدرسته السياسية الوطنية تربينا وبأخلاقيتها الفاضلة اهتدينا وعلى نهجه الجامع الموفق بين الصرامة في التعلق بالمثل والمبادىء والمرونة في تطبيقها. درجنا مما قرن ذكره بعيدا عنا مثلما كان بيننا بتحقيق الآمال وإنجاز الأعمال.

وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد اختاره لجواره قبل أن يحقق جميع ما كان يصبو إلى تحقيقه. فإننا أخذنا من يده المشعل مضيئا وهاجا مقفين على آثاره مستلهمين من مواقفه وأفكاره أنه وإن غاب جثمانه، ما يزال بيننا نستظل بروحه الطاهرة ونتملى باستحضار سيرته العطرة.

فاللهم نسألك أن تثيبه إثابتك المخلصين من عبادك المخلصين بتبويئه مقعد صدق مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين.

ولما كانت العقود الثلاثة المنصرمة، كما أسلفنا، حافلة بالبطولات التي سجلها هذا البلد الأمين صفحات غراء في سجل التاريخ، واصطبغ نصفها بما حفلت به ملحمة استرجاعنا صحراءنا الغربية من الاستعمار بتضحيات كل فرد من أفراد أمتنا وبفضل تلاحم صفنا وتناغم المشاعر بيننا وبين شعبنا. فإن من واجبنا أن ننوه بروح التضحية والتضامن التي طفح بها قلب كل مغربي ومغربية منذ انطلاق المسيرة الخضراء الشعبية.

إننا نعلم أن شعبنا سيظل وفيا لقسمه لتثبيت شرعية استرجاع صحرائه ومصمما على أن يكون



الاستفتاء المقبل مؤكدا لوفائه.

وإن قواتنا المسلحة الملكية وقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة المرابطة في ثغر الصحراء لتستحق منا تنويها خاصا وهي التي ظلت ثابتة الجأش يقظة البصر والبصيرة لحماية ذلك الجزء من وطننا الغالي وصونه من كل عدوان.

إننا نعرب لها عن مشاعر التقدير ونبعث لها برضانا الأبوي المفعم بالمحبة، ونشيد ببطولتها واستماتتها في أداء واجبها المقدس.

كما نسترحم الباري جل وعلا أن يتغمد بواسع رحمته شهداءنا الأبرار الذين فدوا بأرواحهم الوطن كي يظل محصنا منيعا مقتعدا بين الأوطان الماجدة مقاما رفيعا.

وأسألك اللهم أن تحفظ هذا البلد من آفات المحن، وأن تحصنه من غوائل الفتن، وأن تديم عليه نعمة الاستقرار، وأن تطبع آصرة الود القائمة بيني وبين شعبي بطابع الدوام والاستمرار.

اللهم إنك تعلم أن قلبي يخفق بالإخلاص لشعبي، وأنه يقتعد في نفسي المكان المكين، وأن تعلقي بإسعاده تعلق وطيد متين، فأسألك اللهم أن تمدني من عونك وقوتك بما أقوى به على مواصلة الوفاء لعهده، ومتابعة إعلاء شأنه، وترسيخ مجده، إنك سميع بصير مجيب الدعاء.

«ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن، وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء».
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

16 شعبان 1411هـ - 3 مارس 1991م